وبكلامه الحماسي عن نضالات الطبقة العاملة، وانخراطها الحتمي في المستقبل غير المحدد وبالأساليب غير المحددة، يريد أبوعيطة أن يغيب الحقيقة التي لا بد من معرفتها، لمعرفة كيفية تخطيها. ألا وهي غياب التنظيم النقابي لكل العاملين في إسرائيل، ولعمال قطاع غزة، ولعمال القدس بعد أن تم حل ١٧ نقابة كانت قائمة، وأخيراً فإن معظم قرى الضفة الغربية الصغيرة تفتقد إلى النقابات.

وحتى ندرك مسؤولية القوى السياسية عن ذلك، من المفيد أن نذكر أنه في العام ١٩٧٥ ــ ١٩٧٦ اتخذت نقابات العمال قراراً بعدم قبول أي عامل يعمل في إسرائيل في عضويتها (عادل سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٠). بحجة عدم التمكن من الدفاع عنه.

ومن المفيد الانتباه إلى أن القوة السياسية المهيمنة على النقابات هي التي فرضت هذا القرار، رغم معارضة كل الأطراف الأخرى.

وأخيراً، أعود للتأكيد أن طبقة عاملة عريضة آخذة بالتشكل داخل الوطن المحتل، حاولت «إسرائيل»، من خلال استخدامها في سوق العمل الاسرائيلي، أن تستفيد منها على الصعيدين الأمني السياسي والاقتصادي، إلّا أنها كطبقة لا بد أن تتماسك في المدى التاريخي، وفي مجرى النضال الفلسطيني المتصاعد، ولا بد أن تصبح القوة الأبرز والأكثر جذرية في مواجهة الاحتلال.

أسعد عبد الهادي